قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤١٨ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن تنظيم الوضع تحت مراقبة الشرطة ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون ؛

وبناءً على ما عرضه وزير العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ؛

قـــــرر :

(المـادة الأولى)

تشكل لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من :

١ - النائب الأول لرئيس الـوزراء القائـد العـام للقوات المسلحـة وزير الدفـاع والإنتاج الحربى .

٢ - وزير الداخلية .

٣ - وزير الخارجية .

٤ - وزير العدل .

٥ - وزير العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية .

٦ - النائب العام .

٧ - رئيس المخابرات العامة .

وللجنة أن تستعين بمن ترى لزوم الاستعانة به من الخبراء أو من ممثلى الجهات المعنية .

(المـادة الثانية)

تقوم اللجنة ، بناءً على عرض الأمانة الفنية ، بمراجعة قرارات العفو عن العقوبة أو تخفيفها بالنسبة لبعض المحكوم عليهم الصادرة خلال المدة من ٣٠ يونيو ٢٠١٢ حتى ٣ يوليو ٢٠١٣ وتقدير أسباب العفو ، ومدى اتفاقه مع الصالح العام واعتبارات الأمن القومى وبعد موافقة مجلس الوزراء بحصر الحالات التى لم يكن العفو فيها عن أفعال ارتكبت بهدف مناصرة الثورة وتحقيق أهدافها فى المدة من ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وكذا الحالات التى لم يكن العفو بشأنها مستهدفًا الصالح العام والحالات التى كان العفو بشأنها مرتبًا لأضرار بمصالح البلاد الداخلية والخارجية أو مهدداً بوقوع تلك الأضرار .

وتعد اللجنة بيانًا بحالات العفو المشار إليها فى الفقرة السابقة يتضمن التحقق من وجود موافقة أمنية على العفو ودواعى العدول عنه بالنسبة لكل حالة ، وضوابط حساب المدة بين تاريخ العفو وتاريخ العدول عنه باستنزالها من مدة العقوبة المقضى بها ، يُرفع إلى رئيس الجمهورية لاتخاذ ما يراه محققًا لصالح البلاد فى هذا الشأن .

(المـادة الثالثة)

يكون للجنة أمانة فنية بوزارة العدالة الانتقالية يصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من الوزير .

(المـادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٥ صفر سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٨ ديسمبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ حازم الببلاوى